

## السعودية في «أوبك»: هُزمنا لكن بـ«شرف»



[www.alhramain.com](http://www.alhramain.com)

لم يكن اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» الذي أُعلن إنجازه في فيينا الأربعاء الماضي عادياً. الاتفاق أراده الجميع، لكن السعودية - أكثر الدول حصة في الصادرات وأكثرها تأثيراً في المنظمة - أرادته لأسباب حيوية تمسّ عمق اقتصادها ومستقبله الذي أصبح على المحك

علي مراد

بعد مماطلة وعناد استمر لأكثر من عام، اضطرت السعودية أن تقبل بصفقة تحفّظ بموجبها إنتاجها من النفط الخام بمعدل 486,000 برميل يومياً، فيما نصّ الاتفاق على عودة إيران إلى إنتاجها قبل العقوبات الدولية على صادراتها النفطية، بما يلامس 4 مليون برميل يومياً.

كواليس الصفقة والمفاوضات كشفت عنها وكالة رويترز في تقرير خاص أصدرته الخميس، كشفت فيه نقلاً عن مصادر من داخل أوبك أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لعب دوراً أساسياً في التوسط بين طهران والرياض. يذكر التقرير أن بوتين في لقائه مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في أيلول الفائت، على هامش قمة مجموعة الـ 20 في الصين، إتفق مع الأمير السعودي على التعاون لرفع أسعار النفط. وفي إجتماع الجزائر في أيلول الفائت، إتفق أعضاء أوبك - في المبدأ - على تقليل الإنتاج لكن لم تحدّد حصة كل دولة من عملية خفض الإنتاج. تمسّكت طهران ب موقفها بعودة نسبة إنتاجها إلى ما كانت عليه قبل العقوبات، فيما أصرّ السعوديون على أن يشمل التقليل الإنتاج الإيراني الحالي. قبيل اجتماع فيينا، إنصل الرئيس بوتين بالرئيس الإيراني حسن روحاني، ثم توجه الأخير برفقة وزير النفط في حكومته

بيجان زنكنه للقاء مرشد الثورة السيد علي خامنئي، خلال الاجتماع، أكد السيد خامنئي على "التمسك بخط إيران الأحمر، المتمثل بعدم الرضوخ لأى صفوتو سياسية وعدم قبول أي تحفيض في الانتاج في فيينا". شح الوزير زنكنه لليمن استراتيجية طهران في التفاوض والتمسك بالعودة لمعدل الانتاج قبل العقوبات، فأعطى السيد الضوء الأخضر بالموافقة. أبلغ الرئيس بوتين محمد بن سلمان بالموقف الإيراني واقتراح بأن تتحمّل السعودية حصة الأسد في عملية تقليل الإنتاج، بعد إرساله إشارات أنّ السعوديين أبدوا استعداداً لإنجاز الصفقة شريطة عدم ظهور الأمر وكأن الرياض تنازلت لطهران. وافق بن سلمان وكان الاشتراط السعودي بأن لا يظهر الإيرانيون بمظهر المنتصرين عليهم، وهو ما عكسته تصريحات زنكنه الذي تجنب التعليق بنبرة المنتصر، وخرجت الصفقة إلى النور مع تذليل عقبة أخيرة في إقناع العراقيين بتحمل جزء من التقليل.

### لماذا التنازل؟

عوامل عديدة دفعت الرياض لتجربة سُمّ هزيمة سياسية جديدة أمام طهران، تمسّ في جوهرها عصب الحياة بالنسبة للمملكة. في قلب التنازل السعودي مخاوف جدّية من الاستمرار في الاستهلاك من الاحتياطات نقداً رأسي، لتغطية عجز الموارنة الآخذ في استنزاف خزينتها للعام الثاني على التوالي. قبل عام، حدّر صندوق النقد الدولي من أثر استمرار هبوط أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية السعودية، متوقعاً استهلاك الرياض كل احتياطاتها بحلول عام 2020 إذا لم يتمّ تدارك الموقف. أواخر عام 2014 بلغت احتياطات السعودية من النقد الأجنبي 737 مليار دولار، فيما استقرّت الأرقام عند 535.9 مليار دولار مع نهاية تشرين أول الماضي.

### يؤكد خبراء نفطيون

أن الصفقة لن تقدرّ حلولاً مستدامة للرياض سجّلت أرقام الموارنة العامة السعودية عام 2015 عجزاً بقيمة 98 مليار دولار، فيما يتوقّع أن يلامس العجز هذا العام حدود 90 مليار دولار. لم تسهم إجراءات الطوارئ التي اتخذتها السعودية كثيراً في تعويض خسائرها، كون الاقتطاع من رواتب وعلاوات 3 مليون موظف في قطاعها العام لم يوفر إلا حوالي 17 مليار دولار من محمل إنفاقها الداخلي. يضاف إلى عوامل الأزمة، اضطرار الرياض إلى بيع سندات بقيمة 17.5 مليار دولار منتصف تشرين أول الماضي، مع استحقاق دفع ديون متوجبة على الحكومة لشركة سعودي بن لادن وسعودي أوجيه بقيمة 27 مليار دولار، أي أن حجم الاستفادة من عملية بيع السندات ذات في بحر الالتزامات والديون المتراكمة. بحسب أرقام وكالة "موديز" للتصنيف الإئتماني، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP-to-debt) في السعودية ستبلغ 22% عام 2017 بعد أن سجلت 2.2% قبل أربع سنوات، وهي متوقعة أن تبلغ نسبة 30% عام 2020. كذلك نسبة النمو التي تقدّرها وكالة "بلومبيرغ"

بنحو 1.9% بانخفاض 5% مما كانت عليه بين عامي 2010 و 2015. كل هذه العوامل بالإضافة إلى استمرار الإنفاق على التسلاج لـتغذية مصروفات حلف الرياض في عدوانه المستمر على اليمن، تدفع الملك سلمان وإبنيه إلى استجداء صفقة تبقي على أمل بسيط بتحفيض الخسائر والحد من تآكل الاقتصاد، لكن شروط المهزوم المكابرية امام الواقع، دليل ضعف تؤكّده أرقام الجسم الاقتصادي السعودي.

نقط ترامب الصخري يربّع الرياض

يؤكّد خبراء نفطيون أن صفقة أوبك الأخيرة وإن ساهمت في رفع الأسعار قليلاً، لكنها لن تقدّم حلولاً مستدامة يمكن للرياض الركون إليها لإنعاش اقتصادها، كون إنتاج الأمريكيين للنفط الصخري سينتعش مع ارتفاع الأسعار، لأن كلفة الإنتاج ستصبح أقل من سعر البيع. هذه الحقيقة التي تخشاها الرياض جعلتها تمضي قدماً مضطرة في صفقة فيينا مع إبقاء عينها على واشنطن، حيث يتهيّأ ترامب لاستلام السلطة رسمياً في العشرين من الشهر القادم. قبل أسبوعين، أعلن ترامب في رسالة للأمريكيين سياسة أول 100 يوم من حكمه، ومن ضمن الأهداف التي أعلن عزمه تحقيقها، وضع استراتيجية نفطية جديدة، ستبدأ بإلغاء كل القوانين التي وضعها أوباما لإيقاف استخراج النفط الصخري لأسباب بيئية. كان الرئيس الأمريكي المنتخب قد توعّد الرياض خلال حملته الانتخابية بتقليله استيراد النفط الخام السعودي في حال فوزه، وكل المؤشرات حتى الآن تدل على أنّه ترامب في طريقه للإقدام على الخطوة مع تحرّره من قيود اتفاقية المناخ التي تحدّ من نشاط شركات استخراج النفط الصخري. إذاً، أسعار النفط مرشّحة للعودة إلى الهبوط مع انتعاش إنتاج النفط الصخري، وهذا ما يربّع الرياض ويهدّد اقتصادها القائم على تصدير النفط بالدمار. في مقابلة مع صحيفة الـ "فاينا شال تايمز" منتصف تشرين الثاني الماضي، هدد خالد الفالح وزير الطاقة والثروة المعدنية السعودي ترامب بعواقب أيّ قرار يتّخذه الأخير بإيقاف استيراد الخام السعودي، جازماً بأنّ قراره لن يكون "صحيحاً" للاقتصاد الأمريكي. هذا التصرّف استفز الجمهوريين واستدعى ردّاً من نائب الحزب عن ولاية جورجيا "ستيفن سميث" في تغريدة على حسابه في "تويتر" ذكر فيها تهديد الفالح، مخاطباً السعوديين بالقول: "ترامب ليس كلينتون، احترموا أنفسكم".